20030325-0002-2

أهالي المفقودين يجددون مناشدة الدولة تحمّل مسؤولياتها حيال ملفات أبنائهم

جددت "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" مناشدة السلطات اللبنانية "التحرك سريعاً وتحمل مسؤولياتها كاملة في ملف المفقودين اللبنانيين في اسرائيل وسوريا".

اصدرت اللجنة امس البيان الآتي:

وقفت اللجنة دقيقة صمت لمناسبة مرور 21 عاماً على مجزرة صبرا وشاتيلا المريعة. اذ تفتخر بأنها تضم في صفوفها لبنانيين وفلسطينيين وبأنها تلاحق كل قضايا المفقودين لان قضيتهم انسانية واحدة اياً كان المفقود واينما كان، تطالب الحكومة اللبنانية مرة اخرى بضرورة الافراج الفوري عن التقرير الذي اعدته هيئة تلقي الشكاوى، كمدخل لحل مأساة اهالي المفقودين وبينهم اهالي مفقودي مجزرة صبرا وشاتيلا.

تابعت اللجنة باهتمام وألم شديدين العثور على رفات المفقودين اللبنانيين دعد الحريري وصبحي حيدر واعادة رفات كل منهما الى ذويه بعد تثبت فريق البحث عن الاسرى والمفقودين في العراق من تطابق الجينات الوراثية لكل منهما مع بعض الرفات التي تم العثور عليها في احدى المقابر الجماعية في العراق. وتسجل اللجنة استغرابها ان الدولة اللبنانية لم تحرك ساكناً خلال هذه الفترة، وتوجّه شكرها الى الجهة التي قامت بالتعرف على المفقودين واعادتهما الى عائلتيهما، كما تتقدم من عائلتي الحريري وحيدر بأحر التعازي.

تابعت اللجنة باهتمام شديد الاخبار التي تداولتها الصحافة نقلاً عن لسان (الامين العام لـ"حزب الله") السيد حسن نصرالله والتي تفيد ان المفاوضات التي يقوم بها "حزب الله" مع اسرائيل بواسطة الوسيط الالماني تتضمن - والكلام للسيد نصرالله - "كشف مصير المفقودين اللبنانيين والفلسطينيين الذين انقطعت الصلة بهم خلال الغزو الاسرائيلي عام 1982 للبنان". واذ تسجل اللجنة بعض الارتياح لتضمين المفاوضات الجارية هذا البند الذي كان من اول واجبات الدولة اللبنانية ان تحركه منذ زمن طويل، فإنها تطالبها بالتحرك الآن وبالسرعة القصوى لتحمل مسؤوليتها كاملة في هذا الملف ولا سيما انها تملك الوثائق التي اعدتها لجنتا التحقيق الرسميتان والتي تتضمن /240/ حالة فقدان في اسرائيل.

لمناسبة تشكيل الحكومة السورية الجديدة واعلان حمل راية الاصلاح على كل الصعد، وعبر تتبعنا للخطوات التي جرت وتجري بشأن الملف المتعلق بالحريات العامة وحقوق الانسان، نطالب الدولة باعطاء الاهتمام الجدي لملف المعتقلين والمفقودين في سوريا، ووفقاً للافادات التي سبق ان تقدم بها اهاليهم للجنتي التحقيق الرسميتين (العدد 277 حالة) وذلك لجهة المبادرة والبحث في الموضوع مع السلطات السورية المعنية بما يكفل طي هذا الملف في شكل نهائي".

السبت ٢٥ أيلول ٢٠٠٣